المنتهى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢٢/٦/٢٨ الموافق ٢٨ ذو القعدة ١٤٤٣هـ العدد ٥٤٠ السنة العشرون

المنتهى الاسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع إلكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مع انهيار الحكومة الإسرائيلية والتوجه للانتخابات: تجدّد التحذيرات من «مخاطر متعدّدة» لعدم الاستقرار السياسي

صـفـحـة (٢) ـــة

هل تتحول إسرائيل إلى رائدة عالمية في صناعات السيارات الكهربائية؟

صـفـحـة (٣) ـــة

انتخابات إسرائيلية خامسة قريباً تَبْقى الاحتمال الأقوى مقابل سيناريوهات «مفاجآت اللحظة الأخيرة»!

.. في جلسة تصويت الكنيست على حل نفسه يوم ٢٢ الجاري. (إب.أ)

كتب برهوم جرايسي:

علّمت التجربة في السياسة الإسرائيلية أنه في اللحظة التي يبدأ فيها الكنيست في مسار تشريع حلّ نفسه، فإن الخطوات تتسارع حتى يتم استكمال التشريع، والتوجه لانتخابات جديدة، وأن كل المناورات التي كانت تظهر في بعض الأحيان لا تصمد. وحالياً يرافق مسار حل الكنيست سيناريو تشكيل حكومة بديلة، وعدم التوجه لانتخابات، إلا أن هذا المسار ليس فقط أنه ضعيف، بل مليء بالتعقيدات أيضاً؛ وإن تم فإنه سيرتكز على أشلاء كتل برلمانية. كذلك فإن محاولات «الدقيقة ٨٩»، إن صح التعبير، لفرض أدوات لتغيير اللعبة البرلمانية، ضعيفة، وستتجه إسرائيل لانتخابات خامسة في غضون ثلاث سنوات ونصف السنة، وكما يبدو، في المشهد الظاهر حتى الآن، وحسب الاستطلاعات، ستنتج الانتخابات دوامة سياسية أخرى.

فقد كان قرار حل الكنيست والتوجه لانتخابات مبكرة، الذي اتخذه رئيس الحكومة نفتالي بينيت، وشريكه يائير لبيد، الذي سيتولى رئاسة الحكومة الانتقالية، بموجب اتفاقية الحكومة الحالية، تعبيراً عن استسلام سياسي، أمام انهيار كتلة «يمينا»، وفقدان سيطرة بينيت عليها، إذ كانت هي الحلقة الأضعف في معادلة تماسك الائتلاف، كونها الأشد تطرفاً من بين كتل اليمين الاستيطاني الثلاث في الحكومة، فهي محسوبة على التيار الديني الصهيوني، رغم أن علمانيين يشاركون فيها.

وعدم تمرير قرار تمديد قانون الطوارئ، الذي ينظم إسرائيلياً فرض القوانين الإسرائيلية الكثيرة على المستوطنات والمستوطنين، وقوانين أخرى تخرق كلها القانون الدولي، في ما يتعلق بالسيطرة على الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، كان القشة التي قصمت ظهر البعير، لأن كتلة «يمينا»، ورغم أن توجهاتها وسياساتها اليمينية المتطرفة هي المسيطرة على الحكومة، كانت طيلة الوقت في حالة تصادم داخلي مع أطراف الائتلاف الأخرى.

ومنذ اليوم الأول للحكومة، أفلت من «يمينا» نائب انضم إلى المعارضة، هو عميحاي شيكلي، رافضا تشكيلة الائتلاف، التي تضم كتل ما يسمى «اليسار الصهيوني»، وبعد ذلك بدأت الضغوط من المعارضة البرلمانية اليمينية، وأيضاً من أوساط استيطانية ومتدينة صهيونية خارج الكنيست على النواب المتدينين في هذه الكتلة لحثّهم على التمرد على الائتلاف، وهذا ما رأيناه في مطلع شهر نيسان مع من كانت رئيسة كتل الائتلاف، النائبة عيديت سيلمان، وفي الشهر الأخير، أيضاً، مع النائب نير أورباخ.

وما ميّز كتلة «يمينا» عن الكتلتين الأخريين من اليمين الاستيطاني في الائتلاف، وهما «أمل جديد» برئاسة جدعون ساعر، و«إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان، أنها لم ترفض بنيامين نتنياهو رئيساً للحكومة، وانضمت له حينما حاول تشكيل الحكومة بعد الانتخابات الأخيرة، في نهايات آذار ٢٠٢١، في ما أن الكتلتين الأخريين تعارضان شخص نتنياهو وليس الليكود؛ وهذا ما جعل «يمينا» هي الكتلة الأضعف، من خلال نوابها، لأنهم شعروا بأنهم غريبون عن هذه التشكيلة الحكومية، التي كانت تبدو متعارضة في ما بينها، بسبب الشركاء «الغريبين» عن جمهور «يمينا».

حل الكنيست والحكومة البديلة

بحسب قانون الكنيست، فإن حل الكنيست يحتاج لأغلبية عددية لا تقل عن ٦١ نائبا، بمعنى أغلبية أعضاء الكنيست الـ ١٢٠، وكل أغلبية أقل من هذه تكون لاغية، باستثناء إقرار القانون بالقراءة التمهيدية (من حيث المبدأ) الذي يمكن أن يكون بكل أغلبية في قاعة الكنيست.

ثم يبدأ مسار التشريع، لإقرار القانون بالقراءة الأولى، وبعدها يعود للجنة البرلمانية المختصة، ليعود إلى الهيئة العامة، ويقر في الجلسة ذاتها بالقراءتين الثانية والثالثة، ويصبح ناجزاً، بينما يخرج الكنيست إلى عطلة انتخابات في تاريخ يحدده قانون حل الكنيست.

وهذه تفاصيل دقيقة لتفسير ما قد يجري لاحقا. فيوم الأربعاء الماضي أقرّ الكنيست بالقراءة التمهيدية مشاريع قوانين حل الكنيست التي قدمتها مختلف الكتل البرلمانية وليس الحكومة، بإجماع من كانوا في قاعة الكنيست. ومن المفترض أن يتم إنجاز التشريع في مساراته في هذا الأسبوع، ولكن ليس واضحاً متى سيخرج الكنيست إلى عطلة انتخابات، فخلال الفترة المتبقية من الممكن إقرار قوانين، ولاحقاً خلال العطلة، من الممكن إقرار قوانين عليها توافق بين المعارضة والائتلاف.

لكن بتزامن مع بدء مسار تشريع حل الكنيست، ظهرت مناورة تشكيل حكومة بديلة برئاسة بنيامين نتنياهو، ويكثر الحديث عنها في وسائل الإعلام؛ لكن في الوضع القائم، فإن تشكيل حكومة بديلة يواجه تعقيدات جمّة، ويحتاج في الأساس إلى انشقاق في كتلتي «يمينا» و«أمل جديد»، وفي حين أن إمكانية استكمال الانشقاق في الأولى ممكنة جداً، فإن الضبابية تطغى على موقف بعض نواب «أمل جديد» الذين هم أساساً منشقون عن حزب الليكود، ومعارضون لاستمرار تزعّم نتنياهو وسيطرته على الحزب كلياً.

في أوائل شهر أيار ٢٠١٢، انعقدت الهيئة العامة للكنيست، لاستكمال إقرار حل الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة، وبعد الإقرار بالقراءة الثانية، وقبل أن ينطق رئيس الكنيست بالانتقال للتصويت على القانون بالقراءة الثالثة النهائية، طلب رئيس الحكومة يومها، بنيامين نتنياهو، مهلة مشاورات، وتوجه إلى مكتبه في الكنيست، سوية مع من كان رئيساً لأكبر كتلة معارضة، «كديما»، شاؤول موفاز، واتفقا على تشكيل حكومة بديلة، بانضمام كديما للحكومة. وتشكّلت حكومة مريضة منذ لحظتها الأولى، مليئة بالتناقضات، وواجهت سطوة نتنياهو وانقلابه على ما اتفق عليه، ولم تدم الحكومة لأكثر من شهرين ونصف الشهر، ثم جرى حل الكنيست نهائياً، والتوجه لانتخابات جرت في منتصف شهر كانون الثاني ٢٠١٣.

اليوم هناك من يستذكر هذا، كي يطرح فكرة تشكيل حكومة بديلة، لكن الظروف البرلمانية مختلفة كلياً، لأن الأمر يحتاج أولا إلى إسقاط الحكومة الحالية بأغلبية عددية لا تقل عن ٦١ نائباً، ولا يمكن تحقيق هذه الأغلبية، قبل إحداث انشقاق في كتلتي «يمينا» و«أمل جديد». وفي المقابل، تحاول كتل الائتلاف، أو ما تبقى منها، منع هذا الاحتمال، بتسريع تشريع قانون حل الكنيست، ليكون هو الاحتمال الأكبر، على أن تجري الانتخابات، كما يبدو، في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني المقبل.

لكن حتى لو حصل ما هو احتمال ضعيف، بمعنى تشكلت حكومة بديلة، فإن عمرها سيكون قصيراً جداً، قد يستغلها نتنياهو للإجهاز كلياً على الحزب المنشق عن الليكود، «أمل جديد»، رغم أنه ليس بحاجة لهذه المناورة وفق ما تشير له الاستطلاعات، وهذا ما سنأتي عليه لاحقاً.

قانون منع تولّي نتنياهو رئاسة الحكومة

منذ العام ٢٠٢٠ ظهر في أجواء الكنيست مشروع قانون يمنع تكليف من يواجه لوائح اتهام بالفساد بمهمة تشكيل حكومة، والقصد بنيامين نتنياهو، وتم إفشال القانون بأغلبية شارك فيها زعيم حزب «أزرق أبيض» بيني غانتس، الذي انشق عن تحالفه الواسع بعد انتخابات نيسان ٢٠٢٠، وتشارك مع نتنياهو في حكومة لم تصمد لبضعة أشهر.

ظهر هذا المشروع من جديد بعد انتخابات آذار ٢٠٢١، وفي حين أن غانتس بات معنياً به، فإن كتلة «يمينا»، وكتلة «القائمة العربية الموحدة»، بزعامة عضو الكنيست منصور عباس، عارضتا القانون، من باب عدم قطع الجسور مع نتنياهو الذي قد يعود في كل وقت متاح لكرسي رئيس الحكومة. والآن يلوّح نواب من حزب العمل وغيره بطرح القانون في الفترة المتبقية حتى بدء عطلة الكنيست، إلا أن فرص هذا القانون باتت ضعيفة أكثر، إلى درجة معدومة، خاصة مع ظهور سلسلة استطلاعات تتنبأ حالياً، بتعاظم قوة الليكود برئاسة نتنياهو في الانتخابات المقبلة.

خفض نسبة الحسم

هناك مشروع قانون آخر يجري الحديث عنه، في محاولة لإقراره في الفترة المتبقية حتى خروج الكنيست لعطلة انتخابات، وهو خفض نسبة الحسم، عن النسبة الحالية- ٣,٢٥٪- إلى ٢٪ كما كانت في آخر انتخابات لها في العام ٢٠١٣.

وتأتي هذه المحاولة في ظل استطلاعات تتنبأ باحتمال عدم عبور كتل برلمانية حالية نسبة الحسم، وإضافة لهذه الكتل هناك كتلة أخرى بالتحديد معنية بأن تشق نفسها، وهي كتلة المتدينين المتزمتين الأشكناز «يهدوت هتوراة» التي تضم منذ العام ١٩٩٢ حزبين متنافسين في هذا الجمهور.

غير أن احتمال تمرير قانون خفض نسبة الحسم ليس واضحاً، مع ميل لعدم تمريره، إذ إن الكتل الكبيرة، وخاصة الليكود و«يوجد مستقبل» وحتى حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة ليبرمان الذي قد تتراجع قوته قليلاً في الانتخابات المقبلة، تعارض القانون، كما أن حزب شاس للمتدينين المتزمتين الشرقيين (السفارديم) يعارض القانون خوفاً من حدوث انشقاق في صفوفه، أو ظهور منافسين له في قاعدته الانتخابية.

لكن الليكود سيكون بين مطرقة شاس وسندان «يهدوت هتوراة». ويضاف لحسابات الليكود أنه معني بأن يعبر حزب يقيمه النائب عميحاي شيكلي، المنشق الأول عن حزبه «يمينا» مساندا الليكود نسبة الحسم؛ إذ بموجب القانون فإن شيكلي لا يستطيع الانضمام لأي من الأحزاب الممثلة برلمانياً حالياً، بعد أن أعلن عنه حزبه «نائباً منشقاً»، بموجب القانون الإسرائيلي الخاص بهذه الحالة.

وفي الحسابات التي أجريناها بين مؤيد ومعارض للقانون، فمن دون تأييد الليكود لهذا التعديل القانوني، سيكون من الصعب رؤية أغلبية له، ولذا فإن الأمر سيتضح في الأيام المقبلة. وفي حال وجدت أغلبية للقانون، فإن خفض نسبة الحسم سيغير الكثير من الخارطة الانتخابية، وبالتالي المشهد البرلماني الذي ستفرزه الانتخابات، ليكون أكثر تشتتاً مما هو عليه الآن.

قراءة الاستطلاعات الحالية

تكثفت استطلاعات الرأي العام في الأيام الأخيرة مع صدور قرار حل الكنيست، ورغم أنها استطلاعات سابقة لأوانها، فإنها قد تشير إلى توجهات معينة في الشارع، لكن هذه التوجهات قد تنقلب لاحقاً كثيراً، مع التقدم نحو يوم الانتخابات وفي يوم الانتخابات ذاته. وهذا ما يحصل عشية كل انتخابات، وغالباً في يوم الانتخابات. وعلى مدى السنوات، سجلت استطلاعات الرأي الفشل تلو الفشل، وفي آخر انتخابات آذار ٢٠٢١، كان فشل التوقعات أكثر.

عناوين وسائل الإعلام الإسرائيلية بعد كل استطلاع تقريباً متشابهة: لا توجد أغلبية مطلقة لأحزاب الائتلاف الحاكم حالياً، كما لا توجد أغلبية كهذه لفريق نتنياهو الحالي، والكتلة التي تحسم الأغلبية هي «القائمة المشتركة» بتركيبتها الحالية، التي من المؤكد أنها لن تكون شريكة فعلية مع أي فريق حاكم.

لكن قراءة وسائل الإعلام الإسرائيلية ليست واقعية مئة بالمئة، لأنها تتعامل مع حزب «يمينا» برئاسة بينيت على أنه معارض لليكود برئاسة نتنياهو، وأنه لن ينضم لحكومته بعد الانتخابات، في حال تولى نتنياهو التكليف، بينما ليس هذا هو موقف الحزب، وهذا ما ثبت بعد الانتخابات السابقة، خاصة وأن المؤشرات تتكاثر حول أن بينيت قد يغادر الحلبة البرلمانية، على الأقل في الانتخابات المقبلة، ويترك حزب «يمينا» لمصيره، يبحث عن قائد جديد.

وفي هذه الحالة، بمعنى ضم نتيجة «يمينا» في الاستطلاعات إلى فريق نتنياهو، فإن الأغلبية لحكومته واضحة، وتتراوح حالياً ما بين ٦٣ إلى ٦٥ نائباً. ولا حاجة للتعمق في تحليل هذه التركيبة، لكنها مهما ظهرت بتماسك سياسي، فإنها لن تكون خالية من الخلافات والمنافسات داخل معسكر اليمين الاستيطاني، وهي ليست قليلة وليست سهلة.

تقريباً كل استطلاعات الرأي العام تمنح الليكود ما بين ٣٥ إلى ٣٦ مقعداً، وقد حقق الليكود مثل هذه النتيجة في واحدة من الجولات الانتخابية الأربع الأخيرة، التي جرت بين نيسان ٢٠١٩ وآذار ٢٠٢١. لكن تعاظم قوة الليكود ستكون بالضرورة على حساب أحزاب شريكة له أو معارضة.

في المجمل، فإن غالبية الأحزاب والكتل الممثلة حاليا، تحافظ على قوتها أو تزيد وتقل بقليل، ومصدر زيادة الليكود الظاهرة في استطلاعات الرأي، ممكن تفسيره في جانبين: الأول هو على حساب أحزاب في معسكر اليمين الاستيطاني، مثل حزب «أمل جديد» المنشق عن الليكود، الذي يخسر في هذه الاستطلاعات مقعدين، ما يجعله عند حافة نسبة الحسم، إضافة إلى مقعد أو مقعدين آخرين في حزب «إسرائيل بيتنا»، الذي عادة ما يستعيد قوته خلال الحملة الانتخابية.

أما باقي المقاعد، فواضح أنها ناجمة عن انزياح الجمهور الإسرائيلي أكثر نحو اليمين واليمين المتشدد، وهذا يظهر في تراجع قوة حزب ميرتس، الذي عاد لدائرة التهديد بعدم عبور نسبة الحسم فاقداً مقعدين من قوته، وحزب العمل الذي يتراجع حتى الآن بمقعد واحد.

كلمة في البداية

في إجمال ولاية أفيف كوخافي رئيساً لهيئة الأركان العامة.. جيش إسرائيلي أكثر فتكاً!

بقلم: أنطوان شلحت

مع اقتراب موعد تعيين رئيس جديد لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، ظهرت في منابر إعلامية عدة مقالات وتحليلات تحاول تحليل ماهية الإرث الذي سيتركه وراءه الرئيس الحالي لهيئة الأركان، الجنرال أفيف كوخافي، وكان بينها مقالات جزمت بأنه إرث خطر ويُستحسن التخلّي عنه، لا سيما في كل ما يرتبط بالمواجهات العسكرية المقبلة، أو بالحروب التي قد تخوضها إسرائيل في المستقبل.

وينبغي بداية أن نشير إلى أن هذا السجال أو الجدل غير متعلق بسجال آخر حول التحديات الأمنية الماثلة أمام إسرائيل مع اقتراب تسلم رئيس هيئة أركان جديد مهام منصبه.

ومن الطبيعي أن يتضمن تحليل إرث كوخافي تطرقاً إلى أبرز ما اتسمت به فترة رئاسته لهيئة الأركان العامة من خصائص، تتعلق ببنية الجيش الإسرائيلي عموماً من جهة، بقدر ما تتعلق بتجهيزه للمواجهات العسكرية أو للحروب المقبلة من جهة أخرى، بما في ذلك ما يحيل على عقيدته الأمنية، آخذين في الاعتبار ما سبق أن قيل في السابق مرات كثيرة، على ألسنة كبار المسؤولين الأمنيين وعدد من المنظّرين العسكريين، ومؤداه أن الجيش الإسرائيلي قائم من أجل مهمتين لا ثالثة لهما: إما خوض الحرب أو الاستعداد لخوضها.

ولدى المتابعة الدقيقة لآخر التحليلات ولما سبقها أيضاً، يمكن الاستنتاج بأن أكثر ما خضع له الجيش الإسرائيلي، في إبان «عهد كوخافي»، هو تطوير قدرة التدمير والقتل الخاصة به على نحو سريع. وعلى إيقاع تطوير هذه القدرة، حذّر كوخافي أكثر من مرة، كان آخرها في مراسم أقيمت في كريات شمونه (شمال إسرائيل) يوم ٢٣ حزيران الحالي في مناسبة إحياء ذكرى مرور ٤٠ عاماً على اندلاع حرب لبنان الأولى (التي تُعرف في إسرائيل أيضاً باسم «عملية سلام الجليل»)، من تدمير دولة لبنان في المواجهة المقبلة مع الجيش. كما أكد أنه في مواجهة كهذه، لن يكتفي الجيش بالتدمير والهدم السريع وغير المسبوق الذي سيلحق بهذه الدولة المنهارة أصلاً، بل سيوقع الكثير من الضحايا اللبنانيين، وضمنهم آلاف المواطنين الأبرياء. ويُشار أيضاً إلى أن الجيش تحت قيادته يتدّرب فعلاً على سيناريوهات حربٍ كهذه.

وإذا ما انتقلنا إلى ساحة أخرى غير الساحة اللبنانية، فلا شكّ في أن ما يقوم به جنود الجيش الإسرائيلي من جرائم قتل مكثفة في أراضي الضفة الغربية، خلال الأعوام القليلة الماضية، هو بحد ذاته غاية موضوعة نصب أعينهم، على الأقل منذ تولّي كوخافي مهمات منصبه يوم ١٥ كانون الثاني ٢٠١٩. فلقد كُتب في ذلك الوقت أنه «ذو نزعة قوة أكبر»! وسرعان ما برهن بنفسه على ذلك في الخطاب الذي ألقاه خلال مراسم تسلّم منصبه، وفي «الأمر العسكري اليومي» الذي نشره في أول يوم له كقائد للجيش، عبر وعده بأن يوجّه جلّ جهوده لـ «تأهيل جيش فتّاك وناجع ومتجدّد»، مضيفاً أن التغيير الذي يتطلع إلى الإتيان به سيتمحور حول تعزيز نزعة الفتك من ناحية، والمزيد من تعدّد أذرع العمل العسكري من ناحية أخرى.

كما أثبت كوخافي نزعة جعل الجيش الإسرائيلي أكثر فتكاً من خلال ترقية ضابطين تقرّر في قيادة الجيش قبل ذلك تجميد رتبتيهما:

الأول، قائد «لواء جفعاتي»، عوفر فينتر، الذي حثّ جنوده على أن يعتبروا الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة العام ٢٠١٤ حرباً دينية تهدف إلى تحقيق حسم ضد «عدوٍ كافرٍ يحاول تحقير آلهة إسرائيل». وفي حينه جرى التنويه، من طرف البعض، بأنه حتى وإن لم تُرتكب جرائم الحرب على مرّ التاريخ وفي تاريخ حروب إسرائيل بفعل أوامر دينية فقط، فإن إزالة الموانع أمام ارتكاب مثل هذه الجرائم يغدو أسهل عندما يتم تصوير الحرب بأنها حرب دينية ضد أناس كفّار. فضلاً عن ذلك، فبمجرّد تصوير الحرب ضد غزة بوصفها جزءاً من حرب دينية يستقر في لا وعي الجنود المقاتلين إن لم يكن في وعيهم التام أنه لا يجوز وقفها إلا من خلال تحقيق الحسم، وأن كل الوسائل للوصول إلى هذه الغاية شرعية!

والضابط الثاني الذي تمت ترقيته هو رومان غوفمان، وكان من أشدّ المعترضين على تراجع استعمال سلاح المدرعات وقوات الجيش البرية في المواجهات مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ ولا سيما في قطاع غزة.

في سياق متصل، ينسحب الفتك الإسرائيلي الذي دفع به قدماً قائد هيئة الأركان الإسرائيلي الحالي خلال ولايته التي توشك على الانتهاء، على صادرات دولة الاحتلال الأمنية، والتي سلطت الضوء عليها مُجدّداً فضيحة برمجية التجسّس «بيغاسوس» التي تنتجها شركة NSO الإسرائيلية، والمستمرة في التفاعل دولياً.

وقد لا يتسع الحيّز هنا، في هذا الصدد، إلا لأن نعيد التذكير بما يلي:

في بداية العام ٢٠٢٠ ضمّت NSO إلى صفوفها الرئيسة السابقة للرقابة العسكرية (إحدى أذرع شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي)، وأوكلت إليها منصب «مديرة وحدة العلاقات مع الجمهور». بعد ذلك بأيام معدودة جندت الشركة رئيس طاقم وزارة الدفاع، الذي عيّنه وزير الدفاع السابق أفيغدور ليبرمان، لتولي منصب «مدير قسم السياسات الدولية» في الشركة. وقبل ذلك بشهرين كانت الشركة أنهت تعاقدها مع مكتب العلاقات العامة الذي كانت تتعامل معه وانتقلت إلى مكتب آخر هو MFU، الذي يملكه عوديد هرشكوفيتش، وهو نائب الناطق الرسمي بلسان الجيش الإسرائيلي سابقاً. وفي مجرّد هذا ما يجسّد شراكة الطريق بين هذه الشركة والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

ووفقاً للمحامي إيتاي ماك، وهو أبرز ناشط في إسرائيل من أجل زيادة الشفافية والإشراف العام على التصدير الأمني الإسرائيلي، فإن معظم الحكومات الإسرائيلية تتبع منذ سبعينيات القرن الفائت سياسة واحدة، تتمثل بشراء مؤيدين عن طريق تزويدهم بالسلاح الفتّاك الذي تنتجه. وأول من اتبع هذه السياسة كانت حكومات توصف بأنها «يسارية»، فمثلاً في فترة ولاية حكومة إسحق رابين كانت إسرائيل ضالعة في تشيلي والأرجنتين، وكذلك في رواندا والبوسنة والهرسك، وهي أماكن ارتُكبت فيها جرائم رهيبة ضد السكان المدنيين. كما أن جميع الذين عملوا في هذا المجال هم جنرالات كبار ينتمون تاريخياً إلى «مباي»، الحزب الذي أسس إسرائيل وحكمها حتى العام ١٩٧٧ ومنه انبثق حزب العمل الحالي. فقد كان هناك جنرالات انتقلوا إلى السياسة وآخرون ذهبوا إلى الصناعات الأمنية، ولكن في نهاية الأمر فإن اليد الواحدة تغسل الأخرى!

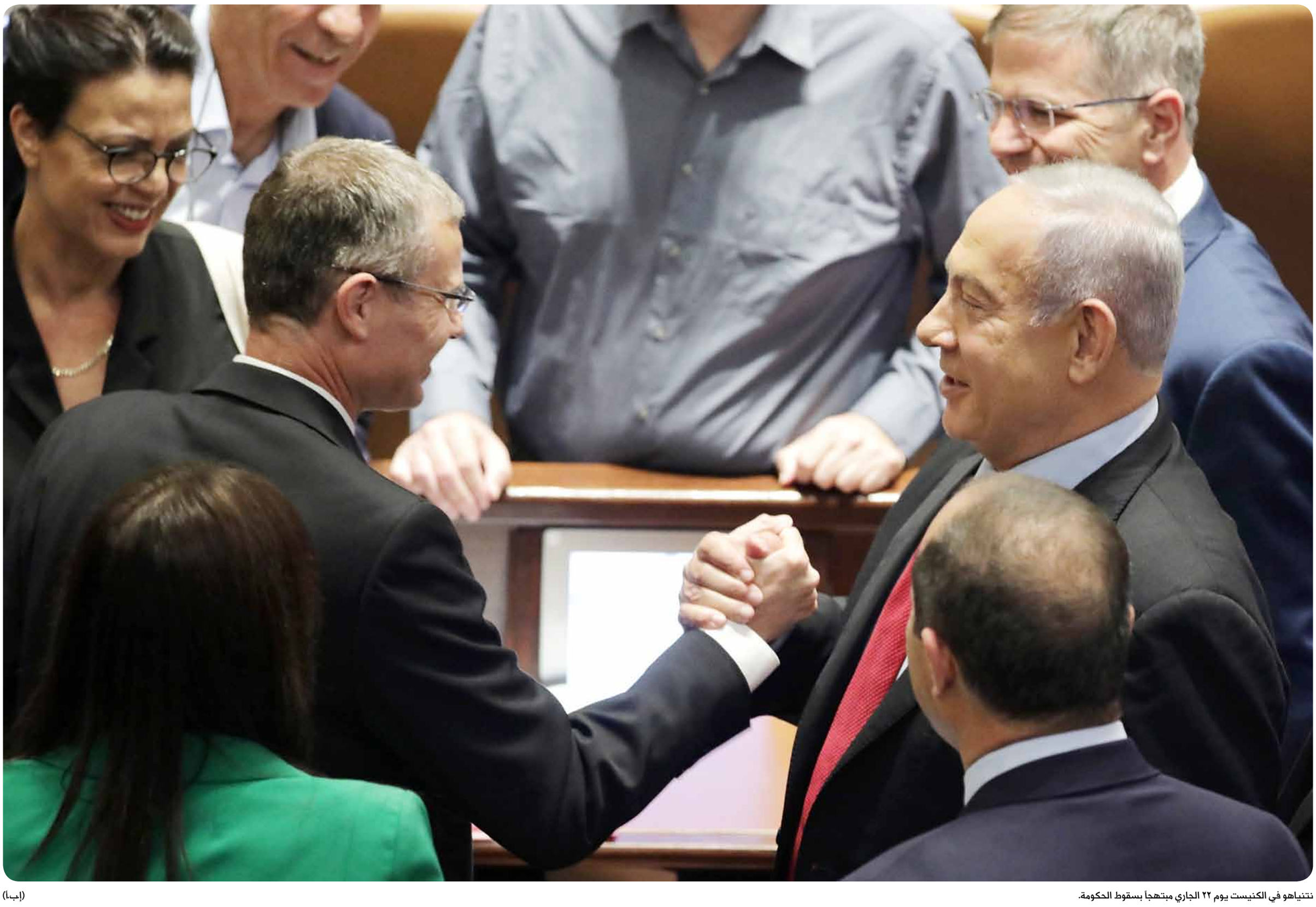

نتنياهو في الكنيست يوم ٢٢ الجاري مبتهجاً بسقوط الحكومة. (إب.أ)

مع انهيار الحكومة الإسرائيلية والتوجه للانتخابات: تجدّد التحذيرات من «مخاطر متعدّدة» لعدم الاستقرار السياسي

كتب نهاد أبو غوش:

انفراط عقد الحكومة الإسرائيلية السادسة والثلاثين المعروفة بحكومة التغيير برئاسة الثنائي نفتالي بينيت ويائير لبيد، بعد عام من تشكيلها، والتوجّه إلى إجراء انتخابات خامسة خلال ثلاثة أعوام، أعاد إلى واجهة النقاش في إسرائيل موضوع عدم الاستقرار السياسي وتأثيره السلبي جدا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كما على الأوضاع الأمنية، وعلى ثقة الجمهور بمؤسساته السياسية، وخصوصا في ضوء غلبة الصراعات الشخصية وحسابات المصالح الذاتية والفئوية على البرامج السياسية للأحزاب وحتى على المصالح العليا للدولة والجمهور. وتشتد أزمة الثقة هذه بالمؤسسة السياسية وبقادة الأحزاب المتنافسة، مع ما تظهره معظم استطلاعات الرأي العام بأن أي انتخابات مقبلة لن تفعل سوى إعادة إنتاج الخريطة السياسية التي أفرزتها دورات الانتخابات الأربع الماضية في نيسان ٢٠١٩، وأيلول ٢٠١٩، وآذار ٢٠٢٠ ثم آذار ٢٠٢١.

فوفقاً لهذه الاستطلاعات قد تطرأ تغيرات محدودة وانزياحات طفيفة على أحجام الأحزاب والقوائم، وقد يفشل بعضها في اجتياز نسبة الحسم، وربما يتحالف بعضها مع بعض أملا في اجتياز نسبة الحسم بثقة أكبر أو تشكيل قوة مؤثرة، وقد تدخل على المشهد قوائم جديدة، لكن المشهد العام للنتائج لن يتغير كثيرا، وهو سينقسم كما هو معروف ليس بين يمين ويسار، ولا بين مؤيدي السلام والتسوية في مواجهة دعاة الحرب والاحتلال، ولكن بين معسكر مؤيدي بنيامين نتنياهو، زعيم حزب الليكود ورئيس الحكومة السابق، الذي يضم أيضا الأحزاب الحريدية وحزب الصهيونية الدينية، وبين معسكر معارضيه الممتد بين طرفي القوس السياسي في إسرائيل.

ومع انهيار حكومة بينيت – لبيد الذي كان متوقعا منذ بداية تشكيلها، خرجت أصوات عديدة من سياسيين ورجال أعمال ومحللين تحذر من مخاطر عدم الاستقرار السياسي، وهو موضوع قديم متجدد، لكنه تفاقم وبات يمثل سمة طاغية للحياة السياسية في إسرائيل خلال السنوات الخمس الأخيرة.

مقدمات انهيار «حكومة التغيير» كانت واضحة لمعظم المسؤولين والمراقبين، مع تصدع كتلة حزب «يمينا» الذي يترأسه بينيت، وتصويت بعض النواب ضد توجهات الحكومة وانسحاب بعضهم الآخر، وكان واضحا أن كل ذلك سوف يقود إلى تفكك الحكومة ثم إلى دوامة حالة عدم الاستقرار السياسي التي قادت إلى أربع دورات انتخابية خلال عامين بين نيسان ٢٠١٩ وآذار ٢٠٢١، وقد نبّه رئيس الدولة إسحق هرتسوغ إلى هذا المصير قبل شهرين بقوله في تصريحات لإذاعة «كان» بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠٢٢ إن عدم الاستقرار السياسي يشكل خطرا كبيرا والجميع سوف يعانون من ذلك.

وأقر رئيس الحكومة نفتالي بينيت بأن الحالة التي تعيشها إسرائيل حاليا يشوبها عدم الاستقرار السياسي، ملمحا في تصريح وزعه مكتبه بعد جولة له على منطقة «غلاف غزة»، إلى تأثير هذه الحالة على الاستقرار الأمني، وهو حذر الفصائل الفلسطينية من محاولة تحدي إسرائيل وخرق الهدوء الحالي.

أكثر التصريحات حدّة صدرت عن أفيغدور ليبرمان، وزير المالية في حكومة التغيير ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا» وحملت اتهاما مباشرا لرئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو بالمسؤولية عن هذه الحالة، حيث قال ليبرمان، خلال المؤتمر السنوي للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية الذي عقد في القدس بتاريخ ٢١ الحالي، إن عدم الاستقرار السياسي يضر بالمجتمع والاقتصاد والأمن، ولم يتردد في اتهام رئيسه السابق قائلا: «فليكن واضحا أن الانتخابات الحالية هي نتيجة مؤامرات وأكاذيب ومكائد رجل واحد اسمه بنيامين نتنياهو، مثلما مثل كافة الجولات الأخيرة». ورأى ضرورة وحتمية تغيير نظام الحكم في إسرائيل على الرغم من صعوبة ذلك بسبب عدم وجود أغلبية في الكنيست، لكنه شدد على أهمية قطع الطريق على عودة نتنياهو للحكم من خلال تشريع قانون يمنع شخصا متهما جنائيا من الترشح لرئاسة الحكومة.

«استقرار حالة عدم الاستقرار!»

يلخص الكاتب أوري مسغاف في مقال له في صحيفة «هآرتس» بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٠ الحالة الناشئة بسبب التوجه لإجراء انتخابات جديدة من دون أن يظهر دليل على أنها ستكون حاسمة بالقول: «في إسرائيل المشرذمة والمتعارضة، ومع غلاء معيشة مجنون وخطر، وتصعيد أمني دائم، ليس هناك يقين على الإطلاق، فانتخابات جديدة بعد ولاية حكومية لمدة سنة، هي كارثة واضحة من ناحية الاستقرار الديمقراطي».

حالة عدم الاستقرار السياسي هي حالة قديمة متجددة، سبق أن فحصها الكاتب أساف ينيف في دراسة نشرها موقع «شكوف» وموقع «نتون بروش» بتاريخ ٢٠١٩/٨/١١، وجاء فيها أن حكومة واحدة فقط من بين ٣٤ حكومة مرّت على إسرائيل حتى موعد الدراسة، أنهت مدة ولايتها الكاملة البالغة أربع سنوات، وهي الحكومة الخامسة عشرة برئاسة غولدا مائير التي تولّت السلطة في الفترة من ١٩٦٩/١٢/١٥ وحتى ١٩٧٤/٣/١٠ وهي الفترة التي تخللتها حرب أكتوبر (تشرين)، وفي المقابل فإن ست دورات فقط للكنيست أكملت ولايتها الكاملة البالغة أربع سنوات من بين ٢٠ دورة حتى تاريخ الدراسة.

ويرى الباحث أن جوهر المشكلة ينبع من تداخل العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مع الإشارة إلى أن القانون الأساس يشترط كون رئيس الحكومة عضوا في الكنيست، كما أن الحكومة ومن خلال اللجنة الوزارية الخاصة بالتشريعات تسيطر على عمل السلطة التشريعية (الكنيست).

وبحسب الدراسة بلغ المعدل الوسطي لعمر الحكومات الإسرائيلية ٢٤ شهرا، بينما بلغ معدل ولاية الكنيست ٤٢ شهرا. وحتى لو جرى استثناء حكومة شمعون بيريس المؤقتة التي تولت الحكم بعد اغتيال رابين لمدة ستة أشهر، يظل معدل أعمار الحكومات قصيرا إذ يصل إلى ٢٨ شهرا فقط. ورأى الباحث أن السبب الأبرز لتقصير عمر الحكومات يتمثل في استقالة رئيس الحكومة (٤١٪ من الحالات) إلى جانب أسباب الأزمات الائتلافية وخروج أطراف من الائتلاف الحكومي وانتقالها للمعارضة، وحل الكنيست الذي يصبح لازما في حال الفشل في تشكيل حكومة أو تمرير الموازنة، وفي حالات استثنائية يمكن للكنيست أن تمدد ولايتها لفترة محدودة كما جرى للكنيست السابعة في أثناء حرب أكتوبر.

حالة مزمنة!

رصد المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) في تقاريره الاستراتيجية السنوية عن المشهد الإسرائيلي العام أزمة نظام الحكم في إسرائيل وتاثيرات عدم الاستقرار على مختلف النواحي الأمنية والاقتصادية وعلى ثقة الجمهور بمؤسساته السياسية.

فمثلاً، في التقرير الصادر العام ٢٠٠٧ والذي يغطي العام ٢٠٠٦، من إعداد مسعود إغبارية، ورد أن أزمة القيادة السياسية في إسرائيل دلّت على «ضعف بنيوي وقِيَمي» حيث أن أحد عشر قائدا سياسيا بارزا ومن بينهم رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزراء واجهوا اتهامات بالرشاوى والاختلاس ومخالفات أخلاقية، ما كشف عن وجود أزمة عميقة على مستوى القيادة والشعب، وعن وجود أزمة ثقة لا سابق لها بين الجمهور والقيادة السياسية. وهذا ما دفع ميني مزوز، المستشار القانوني للحكومة، حينئذ إلى القول «هناك شعور بأن الدولة انقلبت إلى دولة فاسدة».

هذا التشخيص، وما كشفته حرب تموز ٢٠٠٦ مع المقاومة اللبنانية من ثغرات، أدّى إلى ارتفاع وتيرة المطالبة بتغيير نظام الحكم في إسرائيل «لكبح الارتباك والفشل وزيادة الاستقرار» في ضوء انتهاء السنوات العشرين التي سبقت التقرير بأزمات حكومية، حيث كان هاجس المسؤولين البقاء في الحكم، في حين تفاقمت الأزمات في المجتمع، وأصبح الجيش في أزمة عميقة وتراجعت قدرة الردع.

تعددت الاجتهادات والاقتراحات لتغيير وإصلاح نظام الحكم ومن أبرز المحاولات في هذا المجال عمل «لجنة مريدور» التي عينها الرئيس الأسبق موشي كتساف وضمت ٧٣ قانونيا وعالما سياسيا، وتضمنت توصياتها اقتراحا برفع نسبة الحسم (وهذا ما جرى فعلا) وانتخاب نصف أعضاء الكنيست بواسطة انتخابات مناطقية إلى جانب القوائم العامة، واعتماد القانون النرويجي الذي يتيح حلول أعضاء برلمان جدد محل الوزراء، ودمج بعض الوزارات، ووضع سقف أعلى لا يزيد عن ١٨ لعدد الوزارات، ولكن من الواضح أن التطورات بعد توصيات اللجنة التي لم يؤخذ إلا بالنزر اليسير منها، ذهبت في اتجاه معاكس أدى إلى تفاقم أزمة نظام الحكم في إسرائيل، وتحوُّل حالة عدم الاستقرار إلى سمة عامة للحياة السياسية في إسرائيل، وذلك ما رصده أيضا تقرير مدار الاستراتيجي عن العام ٢٠٢١، والذي أعده أنطوان شلحت، حيث نقل عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» أن هذا الوضع غير السويّ نتيجة وقوع معركة انتخابية تلو الأخرى تسبب بتراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسات الدولة الرسمية، وعلى وجه الخصوص تراجع الثقة بمؤسسات الحكم وأذرع السلطة المختلفة.

وأظهر استطلاع أجراه المعهد المذكور لفحص مؤشرات هذه الظاهرة تراجع الثقة برئيس الدولة والمحكمة العليا والشرطة ووسائل الإعلام والحكومة والكنيست والأحزاب السياسية، حيث ظلت ثقة الجمهور اليهودي بجميع هذه المؤسسات والمراكز دون ٥٠٪، في حين ظلت مؤسسة الجيش هي الجهة الوحيدة التي تحظى بثقة الجمهور اليهودي بنسبة ٩٠٪ (مقابل ٢٤٪ لدى الجمهور العربي).

سبق لرئيس جهاز الموساد السابق مائير داغان أن حذر، في مقال نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» في شباط ٢٠١٢، من أن الخطر الحقيقي الذي يهدد وجود دولة إسرائيل ينبع من طريقة الحكم في إسرائيل والقوى التي تتصارع للفوز بالسلطة وليس من الخطر الإيراني أو أي تهديدات خارجية، وقال إن إسرائيل موجودة قرب نقطة اللاعودة في قدرتها على البقاء، جراء التحديات الوجودية الماثلة أمامها.

وأنشأ داغان وقتها حركة أسماها «يوجد أمل» هدفها تغيير طريقة الحكم في إسرائيل، وهو ردد نفس المواقف خلال حوار مُطوّل مع الصحافي بن كسبيت في «معاريف»، وقال ان الأحزاب الصغيرة ومجموعات المصالح تمارس ضغوطا على رئيس الحكومة فتحدّ من قدرته على اتخاذ القرارات.

الاقتصاد يدفع ثمن عدم الاستقرار

أعلى الأصوات التي ارتفعت ردا على أنباء التوجه لحل الكنيست وإجراء انتخابات جديدة، جاءت من قطاع الأعمال، حيث قدرت المصادر المختلفة كلفة إجراء الانتخابات المقبلة بما بين ٢,٦ مليار إلى ٢,٨ مليار شيكل (أي ما بين ٧٥٠ إلى ٨٥٠ مليون دولار)، وبحسب بحث أجراه قسم الاقتصاد التابع لاتحاد أرباب الصناعة في إسرائيل، فإن القطاع الخاص سوف يتكبد خسائر بقيمة ١,٩ مليار شيكل في يوم الانتخابات، بينما يتكبد القطاع العام نحو ٠,٩ مليار شيكل. كما أظهر البحث أن كلفة خمسة أيام انتخابية للكنيست (منذ العام ٢٠١٥) بالإضافة ليوم الانتخابات المحلية ترفع الكلفة الإجمالية للانتخابات منذ العام ٢٠١٥ إلى نحو ١٦,٨ مليار شيكل، وذلك ما دفع رئيس اتحاد الصناعيين رون تومر إلى المطالبة بإلغاء كَوْنِ يومِ الانتخابات يومَ عطلةٍ مدفوعةِ الأجر، وقال في تصريحات نقلتها صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» إنه وفي ضوء عدم الاستقرار السياسي أصبحت الانتخابات عبئا ماليا كبيرا وغير عادل على أرباب العمل.

بدوره قال روي كوهين، رئيس غرفة المنظمات والشركات المستقلة الإسرائيلية، في بيان له، إن الشركات المستقلة وأرباب العمل يدفعون تكاليف الانتخابات من جيوبهم، ودعا إلى إلغاء يوم العطلة يوم الانتخابات، لكونه يؤدي إلى تبذير الأموال بدون فائدة للاقتصاد في ظلّ تكرار الانتخابات للمرة الخامسة وفي خِضمّ فترة مليئة بالتحديات الاقتصادية.

من جانبه قال محمد زحالقة، رئيس لجنة المجتمع العربي في اتحاد أرباب الصناعة، في تصريحات لموقع عرب ٤٨، إن إعادة الانتخابات للمرة الخامسة تعكس عدم الاستقرار السياسي، الذي يؤدي بشكل سريع إلى عدم استقرار سياسي في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية.

في تقرير نشره ملحق «كالكاليست» الاقتصادي قبل أكثر من عام (٢٠٢١/٥/٢١) وأعده أدريان بايلوت، جاء أن الخطر على تصنيف إسرائيل الائتماني يأتي بسبب عدم الاستقرار السياسي وليس بسبب الصواريخ.

وجاء في التقرير نقلا عن مؤسسة «موديز» للتصنيف الائتماني أن عدم الاستقرار السياسي وليس التهديدات الأمنية، هو الذي يمكن أن يساهم في خفض تصنيف إسرائيل الائتماني، كما جاء أن الصراع الحالي (المقصود الحرب على غزة التي أسمتها إسرائيل «حارس الأسوار» وأسماها الفلسطينيون «سيف القدس») له تأثيرات اقتصادية محدودة، بينما يأتي التهديد الحقيقي على التصنيف (A1 مستقر) بسبب استمرار عدم الاستقرار السياسي.

وقالت المحللة الاقتصادية سونيا غوروتسكي، في مقال لها في صحيفة «يسرائيل هيوم»، إن التوجه لانتخابات خامسة، وحالة عدم الاستقرار، سوف يتسببان بموجة كبيرة لغلاء المعيشة العالي أصلا، وإن إسرائيل تتجه إلى حالة من الفوضى الاقتصادية. وتوقعت الكاتبة أن يكون قطاع العقارات هو الأكثر تأثرا بالأزمة، وتأثيرا في مستوى غلاء المعيشة، لكون قطاع العقارات هو الأكثر حساسية تجاه حالة عدم الاستقرار السياسي.

الأمن وقوة الردع

ولعل الهم الأمني والتهديدات التي لا حصر لها على جبهات متعددة تبقى أكثر الموضوعات صلة بحالة عدم الاستقرار السياسي، نتيجة تداخل عوامل عديدة من بينها محدودية صلاحيات حكومات تصريف الأعمال، واحتمال لجوء من هم في سدة الحكم إلى مناورات عسكرية وأمنية، أو تنفيذ عمليات خاصة سعيا لرفع أسهمهم لدى جمهور الناخبين، ولكن في المقابل يخشى من هم في الحكم عادة من التورط في مغامرات عسكرية غير مأمونة النتائج.

ويعدد تقرير صادر عن معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب والذي يغطي الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢٠-٢٠٢١ التهديدات التي تواجه إسرائيل وفي مقدمتها التهديد الإيراني، وحلفاء إيران في الإقليم، وتهديدات الجبهة الشمالية وتهديدات المقاومة الفلسطينية، ويرى التقرير أن «إسرائيل دولة قوية وذات قدرات عسكرية وسياسية وتكنولوجية مميزة، ولكنها مجتمع متشرذم يعاني أزمة داخلية أظهرتها أزمة كورونا وزادتها تفاقما، إلى جانب التحديات الأمنية».

وحذّر بحث مشترك لكل من الجنرال في الاحتياط عاموس جلعاد والباحث ميخائيل ميليشتاين نشره الموقع الإلكتروني لقناة التلفزيون ١٢، من أنه وفي ضوء المخاطر والتهديدات الكثيرة «من الصعب تشخيص ظواهر استراتيجية بشكل معمق في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي التي تميز الحياة في إسرائيل». وتوقع الكاتبان أن تزداد التهديدات بسبب وجود تقديرات إيرانية بأن إسرائيل تعيش حالة من البلبلة والاضطراب السياسي، وهذه الحالة سوف تحتدّ وتصعّب قدرة إسرائيل على إدارة المعركة مع إيران.

الكنيست الإسرائيلي تبنى مؤخراً تعريفاً جديداً لـ"معاداة السامية".. ما الجديد؟

في الكنيست: تبني تعريف «IHRA» لـ «معاداة السامية».

(فـلاش ٩٠)

كتب عبد القادر بدوي:

ضمن ما يُسمّى بالحرب على "معاداة السامية" تبنّى الكنيست الإسرائيلي قبل أيام تعريف "التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة- IHRA" لـ "معاداة السامية". وقدّم مشروع القانون بهذا الشأن عضو الكنيست تسفي هاوزر (من حزب "أمل جديد" بقيادة جدعون ساعر)، واجتاز القانون التصويت بموافقة ٣٣ عضو كنيست (من الائتلاف الحاكم سابقاً والمعارضة)، مقابل ٥ أعضاء كنيست صوتوا ضد القانون بمن فيهم أعضاء الكنيست عن القائمة المشتركة. في هذه المساهمة نقف على أبرز ما تضمّنه "التعريف الجديد" وتداعياته على قضية "معاداة السامية".

تمكّنت دولة إسرائيل منذ إقامتها على أنقاض الحق الفلسطيني في أعقاب عمليات التطهير العرقي التي شهدتها البلاد، من استغلال "معاداة السامية" لصالحها، وللتغطية على جرائمها التي ارتكبتها، ولم تزل، بحقّ الفلسطينيين الأصلانيين في أرضهم فلسطين، وفي حشد الدعم الدولي والتعاطف العالمي معها من خلال الترويج المستمرّ لشعار بأن كل الانتقادات التي يتم توجيهها لإسرائيل تندرج في إطار "معاداة السامية" التي عانى اليهود منها على مدار سنوات في أوروبا وصولاً إلى الهولوكوست. كما نجحت في استخدامه لإذابة الفوارق بين اليهودي والإسرائيلي، وبين ما تمارسه إسرائيل من جرائم بحق الفلسطينيين والمنطقة العربية و"معاداة اليهود" التي تمتدّ جذورها لسنوات طويلة من الملاحقة والعنصرية في أوروبا، وقد ساعد في ذلك انحياز الغرب لإسرائيل وشعوره الدائم بتأنيب الضمير تجاه اليهود، الأمر الذي منح إسرائيل هامشاً كبيراً للتدخّل في هذا التعريف وتوظيفه ضمن مشروعها الاستعماري، وهو ما يتضّح من المحاولات المتكرّرة لإذابة الفرق بين معاداة الصهيونية وانتقاد سياسات إسرائيل على مدار السنوات الماضية.

إن مصطلح "معاداة السامية- Anti-Semitism" يُشير إلى معاداة اليهود كمجموعة عرقية ودينية وإثنية. والمعنى الحرفي أو اللغوي هو "ضد السامية" أو "اللاسامية"، وقد تم استخدام هذا المصطلح لأول مرة من قِبَل الباحث الألماني فيلهم مار لتوصيف موجة العداء ضد اليهود في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر.[١] وتبنّت الدول حول العالم، إلى جانب المؤسسات، تعريفات محدّدة لـ "معاداة السامية" خلال العقود الماضية، وبعضها تبنّى تعريف "الاتحاد الدولي لإحياء ذكرى المحرقة" المذكور والذي اعتمده في العام ٢٠١٦ على النحو التالي:[٢]

"اللاسامية هي تصوُّر معين لليهود قد يتمثل في كراهيتهم، علما بأن المظاهر اللفظية والمادية للاسامية يتم توجيهها إلى أفراد من اليهود أو غير اليهود و/أو ممتلكاتهم، وأيضا إلى المؤسسات المجتمعية والمنشآت الدينية اليهودية".

هذا التعريف، وإن لم يكُن "غير مُلزم قانونياً" للدول والمؤسسات، إلّا أن بلدانا عديدة حول العالم تبنّته بشكلٍ رسمي، علماً أن هذا التعريف يتضمّن خلطاً كبيراً بين معاداة اليهود ومعاداة إسرائيل ويعمل على إذابة الفوارق بين الأمرين.

في يوم ٢١ حزيران الحالي، تبنّى الكنيست بالقراءات الثلاث تعريف "الاتحاد" الذي يشمل بالإضافة إلى التعريف السابق العناصر التالية:[٣]

الدعوة، المساندة أو تبرير قتل اليهود باسم الأيديولوجيا الراديكالية أو النظرة المتطرفة للدين.

اللجوء إلى مزاعم كاذبة تقوم على نزع الصفة الإنسانية والشيطنة والنمطية، ترتبط باليهود لمجرد يهوديتهم أو نفوذهم كجماعة، ومن بينها أسطورة تآمر اليهودية العالمية للسيطرة على وسائل الإعلام والاقتصاد والحكومات أو غيرها من المؤسسات الاجتماعية.

إلقاء المسؤولية على الشعب اليهودي بكامله في ظلم وقع، سواء أكان حقيقيا أم مُتخيَّلا، حتى لو كان صادرا عن فرد يهودي أو مجموعة يهودية معينة، وحتى في حال كان الفاعلون من غير اليهود.

إنكار حقيقة وقوع الإبادة الجماعية للشعب اليهودي أو إنكار شموليتها وآلياتها (غرف الغاز مثلا) أو تعمد ارتكابها على يدي ألمانيا النازية وأنصارها والمتواطئين معها خلال الحرب العالمية الثانية (الهولوكوست).

اتهام اليهود كشعب أو إسرائيل كدولة باختراع الهولوكوست أو بالمبالغة في أبعاده.

اتهام المواطنين اليهود بأنهم أكثر ولاء لإسرائيل أو لأولويات مزعومة ليهود العالم، منهم ولاءً للبلدان التي يعيشون فيها.

إنكار حق الشعب اليهودي في تقرير المصير عبر الادعاء بأن وجود دولة إسرائيل مجرد اجتهاد عنصري، وما شابه.

تطبيق معايير مزدوجة من خلال مطالبة إسرائيل بتصرفات غير متوقعة من أي دولة ديمقراطية أخرى.

استخدام الرموز والصور المرتبطة باللاسامية (مثل زعم قتل اليهود للمسيح أو اتهامهم بقتل الأطفال لاستخدام دمائهم في إعداد فطير عيد الفصح).

مساواة السياسة الإسرائيلية المعاصرة بالسياسات النازية.

إلقاء مسؤولية جماعية على اليهود عن إجراءات تقوم بها إسرائيل.

يتضّح من خلال العناصر أعلاه أن إسرائيل تمكّنت مع الوقت من استدخال انتقاد إسرائيل ضمن العناصر أو الأمثلة التي تُصنّف على أنها "معاداة للسامية" ولم يعُد الأمر مقتصراً على اليهود فقط كما كان عليه في السابق. إن الجديد في هذا التعريف هو تأكيده على "حق اليهود في تقرير المصير"، وهو ما تعتبر دولة إسرائيل، والصهيونية عموماً، أنه يتجسّد في إقامة دولة إسرائيل و"عودة اليهود" إلى "أرض الميعاد". وقد وصف رئيس الكنيست ميكي ليفي هذا التعريف بـ "التاريخي"، وبأن تبنّي هذا التعريف يُعدّ خطوة كبيرة في نضال الكنيست بصفته الهيئة التشريعية للدولة اليهودية في مناهضة السامية بكل أشكالها القبيحة"[٤]. وأضاف أن هذه الخطوة من شأنها أن تدفع العديد من البرلمانات حول العالم لتبنّي هذا التعريف المحدّد، الذي يؤكّد على "حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره". وهو التعريف الذي تبنّته أكثر من ٣٥ دولة حول العالم منذ اعتماده رسمياً من قِبَل التحالف.

إن "حقّ تقرير المصير" بالنسبة للشعب اليهودي، كما تراه إسرائيل، هو ما نصّ عليه "قانون القومية" العنصري (٢٠١٨)، الذي يتجسّد كما ذكرنا في إسرائيل باعتبارها "الدولة القومية للشعب اليهودي"، وهو ما سيجعل من أي انتقاد لإسرائيل أو لـ "حقّ الشعب اليهودي في دولته القومية" مثالاً على معاداة السامية، على اعتبار أن ذلك يعني "حرمان اليهود ودولتهم القومية من الحصول على مكانة متساوية بين الأمم"، كما علّق أحد مؤيدي التعريف الجديد.

وإجمالاً، سيُساعد تبنّي مثل هذا التعريف إسرائيل في الضغط على الدول والبلدان المختلفة لتبنّيه، في إطار حملتها لتوسيع رقعة تعريف "معاداة السامية" ليشمل المقاومة الفلسطينية، أو أي انتقادات لسياسات إسرائيل العنصرية تجاه الفلسطينيين في التجمّعات الفلسطينية المنتشرة في أراضي فلسطين التاريخية.

(هوامش)

1. للاستزادة، أنظر/ي: https://bit.ly/3yhkvzz.
2. للاستزادة، أنظر/ي: https://bit.ly/3QNOwyh.
3. من موقع الاتحاد الرسمي لإحياء ذكرى المحرقة.
4. أريك بندر، الكنيست يعتمد تعريف IHRA لـ"معاداة السامية"، معاريف، 22.06.2022، https://bit.ly/3QLJaUf.

هل تتحول إسرائيل إلى رائدة عالمية في صناعات السيارات الكهربائية؟

السيارات الكهربائية.. و«سباق» عالمي محموم.

(وكالات)

كتب وليد حباس:

في العام ١٩٥٢، أقيمت شركة أوتوكارز (Autocars Ltd) الإسرائيلية، التي استفادت من تراكم خبرات صهيونية في مجال تركيب السيارات، وهي خبرات تعود إلى العام ١٩٣٥ في فترة الييشوف. وابتداء من العام ١٩٥٢ أنتجت أوتوكارز سيارات إسرائيلية من طراز «كرمل» و«سوسيتا»، إلى أن أفلست الشركة في العام ١٩٧١، وخرجت من السوق، وتبدد الحلم الصهيوني بالوصول إلى مكانة «مرموقة» بين الأمم العالمية صانعة السيارات.[١] اليوم، تحاول إسرائيل أن تعود من جديد إلى عالم تصنيع السيارات من الباب الخلفي، وأن تحتل مكانة «مرموقة» من خلال التحول إلى رائدة عالمية في مجال تصنيع السيارات، لكن، وهنا المفارقة، بدون أن تصنع سيارات! هذه المقالة تلقي الضوء على الدور الذي تحتله إسرائيل في عالم تصنيع السيارات الحديثة، وكيف تعيد تنظيم تحالفاتها الاقتصادية بين القوى العظمى في هذا المجال.

في السابق، كانت صناعة السيارات تعتمد بالأساس على الميكانيكا. فالشركات الأنجح كانت تلك الشركات التي تتميز في صناعات المحركات، نظم القيادة، وسائل الأمان وغيرها. بيد أن هذا النوع من الصناعات بدأ منذ أكثر من عقد يترك الساحة إلى نوع جديد من صناعات السيارات يقوم على التقنيات العالية (Hi-tech)، واستبدال المحركات التي تعمل على الوقود بتلك التي تعمل على الكهرباء، وإضافة تقنيات ذكية لمجاراة الثورة الجديدة في عالم إنتاج السيارات، وهي سوق واعدة مستقبلا، وتعتبر ميداناً يشهد منافسة عالمية شرسة. ولأن إسرائيل تعتبر قوة عالمية في صناعة التقنية العالية، فإنها اليوم باتت لاعبا رئيسا في صناعات السيارات الحديثة. ثمة أكثر من ١٠٠ شركة تقنيات عالية إسرائيلية تتميز في تطوير تقنيات القيادة الذاتية (auto-driving)، نظم الحماية من الاختراق (cyber protection)، القيادة التشاركية (ride sharing) التي تتيح لمركبات مختلفة مشاركة مسار القيادة وتبادل معلومات، تطوير مجسات ورصد الأجسام المتحركة في الشارع، قراءة الشارع والمفترقات وخطوط المشاة وإشارات المرور والتفاعل معها تلقائيا، وتطوير بطاريات السيارات الكهربائية (electric cars) ونصف الكهربائية (hybrid cars).[٢] ولهذا السبب، فإن معظم شركات صناعة السيارات لديها فروع «بحث وتطوير» (R&D) في إسرائيل. وبحسب تقرير نشره معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي مؤخرا، فإن كل سيارات العالم الحديثة تحتوي على تقنيات أساسية، لا يمكن الاستغناء عنها، وتمت صناعتها داخل إسرائيل. هذه الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة، على ما يبدو، ستضع إسرائيل في واجهة صناعة السيارات خلال العقود القادمة، بسبب عولمة الصناعات الكبرى: توزيع التقنيات التي تقوم عليها السيارة على دول عدة بحيث أن كل دولة تختص بصناعة معينة وتحتكرها، على العكس من الماضي عندما كان كل خط الإنتاج بين يدي مصنع واحد. وعليه، قد لا يكون من المقبول مستقبلا الادعاء بأن هذه السيارة هي يابانية، أو ألمانية.. إلخ، وإنما هي صناعة عالمية تشارك فيها إسرائيل في موقع متقدم جدا.[٣]

إحدى أهم المنافسات العالمية في هذا المجال، هي صناعة بطاريات السيارات الكهربائية، وهي صناعة تعد حجر الأساس في ثورة السيارات الكهربائية. تعتمد ثورة السيارات الحديثة على استبدال محرك الوقود بمحرك كهربائي بشرط أن تتيح السيارة للسائق المقدرة على إعادة شحن بطارية سيارته بسهولة. في العام ٢٠٠٧، أسس الإسرائيلي شاي أغاسي شركة (Better Place) التي بدأت بوضع محطات شحن كهربائية في محطات الوقود التقليدية. بيد أن الشركة فشلت وأفلست في العام ٢٠١٣، والسبب طول المدة الزمنية التي يحتاجها السائق لشحن بطارية سيارته الكهربائية والتي قد تصل إلى ساعات (في مقابل دقائق معدودة لملء خزان الوقود في السيارات التي تسير على البنزين أو السولار).[٤] المشكلة الأساسية كانت في وقت الشحن، وبينما أن هناك تقنيات جديدة لشحن بطاريات السيارات بسرعة فائقة، فإن هذه التقنيات تقصر عمر بطارية السيارات الكهربائية وبالتالي فهي ليست عملية. وعليه، فإن التنافس العالمي الحالي يقوم على صناعة بطاريات لسيارات كهربائية بحيث يتم شحنها بسرعة فائقة بدون أن تتلف البطارية في مدة قصيرة وتكون تكلفتها قليلة نسبيا.

في الواقع، تحتل الصين اليوم موقعا متقدما جدا مقارنة بالغرب (أميركا تحديدا) في هذا المجال. وللتوضيح، فإن بطاريات السيارة الكهربائية تقوم حاليا على تقنية الليثيوم بحيث أن الجانب السلبي من البطارية يحتوي على أنودات (anodes) مصنوعة من عنصر الغرافيت (graphite) بينما أن الجانب الإيجابي يحتوي على معدن الليثيوم. الصين حولت هذه الصناعة إلى جزء من أمنها القومي قبل عشر سنوات، وتنفق عليها مبالغ طائلة وتدعمها من قبل الحكومة والبنوك الوطنية الصينية. ولكن مؤخرا، استطاعت شركات ريادية في إسرائيل تطوير بطاريات من طراز جديد، يقوم على استبدال مادة الغرافيت بمادة السيلكوم النانوميترية. وبهذا، لفتت هذه التقنية الإسرائيلية انتباه الصين التي تنظر إلى إسرائيل كشريك ومطوّر لا غنى عنه في هذا المجال. تحديدا، تهتم الصين بشركة سولار- إيدج (SolarEdge)، وهي شركة إسرائيلية لديها فروع في أهم مدن العالم الغربي، وتتعاون بشكل رسمي مع شركة تسلا الأميركية ابتداء من العام ٢٠١٥. بالإضافة، هناك شركة أديونكس (3D Addionics) التي لديها مقران في لندن وتل أبيب، وتأسست من خلال إسرائيليين، وشركة ستوردوت (StoreDot) ومقرها هرتسليا. كما أن الصين بدأت تستثمر في إسرائيل من خلال الشركة الصينية العملاقة (EVE Energy Co Ltd)، وفي مجالات البحث والتطوير والمشاريع الأكاديمية وتبادل المعلومات.

الهايتك الإسرائيلي لم يحسم بعد وجهته بين الصين والولايات المتحدة

للوقوف أمام تمدّد الصين وتفوقها الذي لا يمكن منافسته في الوقت الحالي، سنّت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن قانونا جديدا لتطوير أداء الولايات المتحدة في هذا المجال.[٥] واليوم نحو ٧٦٪ من إنتاج البطاريات في العالم مصدره الصين، ولا يمكن للولايات المتحدة جسر هذه الهوة في المستقبل القريب. حتى شركة تسلا الأميركية تعتمد على الصناعات الصينية في مجال البطاريات. غير أن هذه الهوة بين الصين والغرب تتأتى من صناعة البطاريات التي تقوم على مادة الغرافيت، التي استبدلتها التقنيات الإسرائيلية بمواد جديدة أكثر نجاعة. وعليه، تجد إسرائيل نفسها أمام مأزق: إما الاستفادة من المكانة المتفوقة للصناعات الصينية وتوجيه تقنياتها الجديدة نحو الصين لدرّ الأرباح الفورية، وإما البقاء استراتيجيا في معسكر الغرب وبالتالي التضحية في قطف الثمار الاقتصادية من تطويراتها (في حال بيعها للصين) في مقابل ترجيح العلاقات السياسية الإستراتيجية مع الولايات المتحدة.

(هوامش)

1. Keith Adams, "Around the World : Autocars of Israel," ARonline, 2016, https://www.aronline.co.uk/cars/triumph/around-the-world-autocars-of-israel/.
2. للاطلاع على قائمة شركات التطوير الإسرائيلي في هذا المجال، أنظر/ي الرابط التالي: https://startupill.com/101-best-israel-automotive-startups-the-future-of-transportation/
3. Ariel Sobelman, "The Race to Electric Vehicles: Technology, US-China Rivalry, and Big Money" (Tel Aviv: INSS, 2022), https://www.inss.org.il/publication/the-race-for-the-electric-car/.
4. Sobelman.
5. White House, "President Biden's Bipartisan Infrastructure Law," 2022, https://www.whitehouse.gov/bipartisan-infrastructure-law/.

صورة جوية لقرية الطنطورة عام ١٩٤٧ قبل وقوع المجزرة. (الأرشيف الإسرائيلي)

جدلٌ أكاديمي وتاريخي وسياسي مستجدّ: محاضرون يطالبون إدارة جامعة حيفا بإعادة الاعتبار إلى بحث رفضته ويُثبت ارتكاب مذبحة الطنطورة!

كتب هشام نفاع:

تشهد منصات أكاديمية وإعلامية إسرائيلية (محدودة) منذ الشهر المنصرم جدلا متجدداً، ومتوقعاً، حول مذبحة الطنطورة التي اقترفها لواء ألكسندروني الصهيوني في القرية الفلسطينية المهجرة جنوبي مدينة حيفا، وفقاً لشهادات الناجين. وما زالت المؤسسة الإسرائيلية بجميع مركباتها، السياسية والعسكرية والأكاديمية والإعلامية، ترفض الاعتراف بها. وفي إثر فيلم وثائقي («الطنطورة» للمخرج ألون شفارتس، ٢٠٢٢) تنظّمت مجموعة محاضرين جامعيين للمطالبة بإعادة الاعتبار للباحث تيدي كاتس الذي كان كتب أطروحة لنيل شهادة الماجستير حول المذبحة، ونالت علامة التفوّق، قبل أن تحتشد أصوات في مؤسسة الجامعة ضدّه داعية إلى التنصّل من بحثه.

في حينه، قدم أيضاً عناصر من اللواء المذكور المنظّمين في جمعيّة مسجّلة دعوى قضائية ضد الباحث، انتهت بتقديمه «رسالة اعتذار» تبعها قرار من جامعة حيفا بإلغاء درجة الماجستير لكاتس، وهي خطوة لفّتها علامات سؤال. مثلاً، كتب الصحافي ران إدليست (شباط ٢٠٢٢، «معاريف»): «المحامي أفيغدور فيلدمان الذي دافع عن كاتس أمام الجمعية، تمت إزاحته جانباً لصالح المحاميين أماتسيا أطلس وغيورا أردينست، اللذين أمليا رسالة استسلام من خلف ظهر فيلدمان، الذي لم يفهم من أين أطلّ المحاميان ولماذا قُدّمت إلى المحكمة رسالة استسلام بعد أن بذل جهداً في إعداد الملف للمحكمة، التي لم تنعقد بعد ذلك الاستسلام. ويقول: لو كنت هنا لما كان ذلك سيحدث».

المخرج شفارتس أكد أيضاً في مقابلة (شباط ٢٠٢٢، «تايمز أوف إسرائيل») أنه «تم الضغط على كاتس للتوقيع على خطاب تراجُع يفيد بأن المذبحة لم تحدث، وألغت الجامعة شهادته»!

خلفيّة: حمل الفيلم قيمة مضافة في سياق الإنكار الإسرائيلي

حمل الفيلم اعترافات لعناصر من ذلك اللواء العسكري، تتقاطع مع الشهادات التي جمعها كاتس من أهالي القرية الناجين. هذه الاعترافات في السياق الإسرائيلي الملفوف بالإنكار ورفض أي رواية فلسطينية عن أي قضية، هي اعترافات حملت قيمة مُضافة مهمة، فالرواية هنا قدّمها مقاتلون مسنّون صهيونيون ١٠٠٪.

قال المخرج في المقابلة المشار إليها: «لقد كانوا قادرين على اختلاق الخداع، الأخبار المزيفة، لأنه لم يستمع أحد إلى أشرطة تيدي كاتس. لو كانوا قد فعلوا ذلك، فلن يكون شك في ذهن أي شخص أن شيئاً فظيعاً حدث في الطنطورة. كانت هناك عمليات قتل واسعة النطاق (...) هناك روايات مختلفة [في الشهادات] حول ما حدث، لكن عندما تستمع إلى جميعها، فالأمر مروّع وتحصل على صورة لما حدث هناك. قُتل الناس بطرق مختلفة وفي أماكن مختلفة في القرية. استغرق الأمر ما يقارب أسبوعين لدفنهم. هناك شهادات حول جثث في الموقع لم تُدفن لمدة ثمانية إلى عشرة أيام».

ادعاءات كاتس وشفارتس مدعومة بوثائق من أرشيف الجيش الإسرائيلي وخرائط جوية تاريخية حلّلها خبراء، بعضهم في الجيش، قال شفارتس إنهم يرغبون بعدم الكشف عن هويتهم. (أفادت وكالة «فرانس برس» أن الجيش الإسرائيلي رفض التعليق على الفيلم).

قابل المخرج قدامى المحاربين الذين تخطوا عمر التسعين والذين كانوا في الطنطورة واعترفوا بارتكاب جرائم قتل. وقابل أيضاً بعض الجنود القدامى «غير المرتاحين مع واقع مواصلة إنكار عمليات القتل». وهو يقول إنه عندما توجه ألى المحاوَرين لم يخبرهم بأن الموضوع هو الطنطورة تحديداً بل الحديث عن تاريخ الحرب واللواء. «عند الحديث عن تجربة الحرب، قفز عدد قليل منهم إلى قصة الطنطورة على الفور. لقد كان الأمر صادماً بالنسبة لي. وهو ما يظهر الصدمة التي رافقتهم كجناة»، يضيف.

علّق المؤرخ آدام راز على الفيلم (شباط ٢٠٢٢، «هآرتس») بالقول: عدد من عناصر اللواء يعترفون بأنه وقعت في الطنطورة مذبحة. يصف الجنود مشاهد قتل مختلفة، يتبين منها أن عدد القتلى في القرية أكبر بكثير من العدد الذي أعلن عنه في ذلك الوقت، نحو ٢٠ قتيلا. وينقل أن أحد المحاوَرين «قال باختصار إن الجنود ببساطة لم يتصرفوا مثل بشر في القرية، وعاد إلى الصمت». وحتى القاضية في دعوى التشهير ضد كاتس، لم تطلع على الشهادات التي جمعها. وتقول في الفيلم وهي تستمع إلى تسجيل إحدى المقابلات التي أجراها الباحث: «إذا كان هذا صحيحا، فإن هذا خسارة، إذا كانت لديه أمور كهذه كان يجب عليه الذهاب حتى النهاية» (في دفاعه أمام جمعية ألكسندروني).

المؤرّخ بابه: القضيّة ليست الشهادة أو البحث، بل هويّة أصحابه!

قبل أسابيع قليلة تم عرض الفيلم ضمن ندوة في جامعة حيفا. وقد تحدث فيها المؤرخ إيلان بابه، الذي أُجبِر على ترك عمله في الجامعة بسبب ضغوط هائلة ومعاملة عدائية شرسة، وهو اليوم محاضر وباحث في جامعة أكستر البريطانية.

في ما يأتي ترجمة خاصة لكلمته:

«إذا كان هناك شيء واضح قد علّمتنا إياه قضية طنطورة فهو أن هناك علاقة مباشرة بين الأسئلة المنهجية والأسئلة الأخلاقية. القضية الرئيسة هنا ليست مسألة الأدلة الشفوية، بل هوية الشهود، وليس حتى مضمون شهاداتهم. لقد علمتنا أيضاً أن الموضوع ليس مضمون البحث التاريخي بل هوية المؤرخ/ة. لا يعني ذلك أن هذا هو ما يجب أن يكون عليه مصير البحث التاريخي المهني، ولكن هذا كان مصير بحث تاريخي أُجري في مطلع القرن الحادي والعشرين في جامعة حيفا. الجامعة التي استدعت الشاباك، والموساد، وكلية الأمن القومي، لينالوا شهادات أكاديمية سريعة بوصفهم من المحظيين من قبل الدولة، وكذلك لموازنة صورة «بيرزيت الشمال» التي علقت بالجامعة بسبب وجود طلاب فلسطينيين بنسبة مماثلة لوزنهم بين السكان.

«إن من لا يأخذ في الاعتبار هذا السياق لقضية طنطورة سيواصل الاعتقاد بأنه يمكن في جامعة حيفا إجراء أبحاث بشكل مهني وموضوعي، لا سيما في دراسات تاريخ دولة عرّفتها منظمة العفو الدولية بأنها دولة فصل عنصري. ربما أن هذا الشعور بـ«الموضوعية» ينبع أيضاً من الرغبة في الامتناع عن إجراء تحليل أو تقييم أخلاقي لجريمة شخص ضد زميله أو دولة تجاه ضحاياها. ربما يشعر المؤرخ الإسرائيلي بالحماية، إذا كان كل ما يريده هو - كما ظهر في نقد كتابي - أن يعرف ماذا كان لون فستان الفتاة التي اغتصبها الجنود الإسرائيليون، وبأي زاوية فجّر جندي في الدوايمة جمجمة طفل وما هي الأسلحة التي استخدمها من أعدموا شباب الطنطورة على الشاطئ.

«إن الفرشاة التاريخية الدقيقة التي عادة ما يستخدمها المؤرخون لتلميع الخطوط الرقيقة للصورة التاريخية، تحوّلت في قضية الطنطورة إلى الفرشاة الثخينة الرئيسة لرسم الصورة برمّتها. لذلك، في نظر من ينتقدون تيدي كاتس ومن ينتقدونني في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، فإن كلمة «مذبحة»، ومثلها مصطلح «تطهير عرقي» الذي اخترته عنواناً لكتابي، هي ليست صوراً تاريخية مشروعة، بل مقولات متطرفة وربما حتى معادية للسامية.

«ولكن حتى يتم الادعاء بأنه من الخطأ وصف السياسة الإجرامية الإسرائيلية العام ١٩٤٨ بأنها تطهير عرقي، ووصف القتل الجماعي في الطنطورة بأنه مذبحة، يجب على المرء الدخول في نقاش أخلاقي، وليس تاريخياً فقط، حول أدقّ التفاصيل، بعضها مهم وبعضها أقل أهمية. لكن هذا غير كافٍ. يتعلق الأمر بهوية من يقول إنه كانت هناك مذبحة. يمكن الوثوق بالمؤرخ الذي يعتبر صهيونياً عندما يقول إن هناك مذبحة في مكان معين، لغرض إثبات أن الاستثناء - فعل المذبحة - لا يشهد على القاعدة، الجيش الأكثر أخلاقية في العالم. وهكذا أصبح بيني موريس، الذي يأسف لعدم قيام إسرائيل بترحيل جميع الفلسطينيين العام ١٩٤٨، إلى من يعطي الشرعية للمجازر. وبما أن الطنطورة فاتته، إذاً لم تكن هناك مذبحة. إذا لم يكتب بيني موريس عن الطنطورة فلم تكن هناك مذبحة. فعلاً يتعلق الأمر بهوية القائل. فجأة أصبح المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي، الذي تم شطبه بادعاء أنه موظف في الدعاية الفلسطينية، في نظر ماتي شتاينبرغ، مرجعية تاريخية عليا لأنه لم يكتب عن مذبحة الطنطورة. هل هذه ملاحظة منهجية أم ملاحظة سياسية؟».

خلال نصف قرن قبل ١٩٤٨، أقيم نظام تعليمي عنصري أفضى للنكبة!

ويتابع بابه: «لكن فوق كل شيء، تبرز قداسة الوثيقة الأرشيفية كسلاح أخير لتحدي رواية تاريخية، مرسومة بفرشاة ثخينة، رواية تربط بين طابع الحركة الصهيونية كحركة استعمارية استيطانية وبين الجرائم التي ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني. حركة لم تكن تستطيع إقامة الدولة بدون تطهير عرقي أو تدمير للسكان المحليين، مثلما حدث في أميركا الشمالية وأستراليا. إنها الحركة التي تمكنت خلال قرابة خمسين عاماً قبل عام ١٩٤٨، على مدى جيلين، من تشييد نظام تعليمي عنصري، إما احتقر الثقافة الفلسطينية أو تجاهل وجودها. ثم أصبح خريجوها، ومعظمهم في أوائل العشرينيات من العمر، قادة موقّرين للبلماح والهاغاناه العام ١٩٤٨، حيث قادوا عملية تطهير عرقي شملت تدمير مدن فلسطين وتدمير نصف قراها وطرد نصف سكانها، بما في ذلك بواسطة المجازر والقتل. وكل هذا بعد ثلاث سنوات من الهولوكوست، التي لم تعايشها الغالبية العظمى من هؤلاء الشباب، ولم يكلفوا أنفسهم عناء فهم المسؤولية الأخلاقية التي أخذوها على عاتقهم عندما كذبوا على العالم وادعوا أنهم يمثلون ضحايا الهولوكوست، وذلك من خلال تدمير فلسطين.

«إن الوثيقة العسكرية للعام ١٩٤٨ كتبها خريجو الحركة الصهيونية العنصريون: العرب، وحتى الأطفال العرب، هم العدو، وقريتهم قاعدة معادية وطردهم هو مهمة قومية. لم يزعموا الموضوعية في الوصف الذي سجلوه في الوثيقة، التي تم كتمها مدة ٣٠ أو ٥٠ عاماً في الأرشيف الإسرائيلي. لم تكن هناك دائما ضرورة أو حاجة للإبلاغ عن مذبحة أو اغتصاب. لأن المشكلة، كما تظهر مذكرات بن غوريون، ليست فعل الجريمة نفسها بل حقيقة أنه تم القبض عليك. ما حدث في العام ١٩٤٨ يعرفه الفلسطينيون منذ ذلك الحين، ويعرفون لماذا حدث أيضاً. لقد كتبوا عنه منذ ستينيات القرن الماضي، بدون ولو وثيقة إسرائيلية واحدة. طلب العالم منهم دليلا على روايتهم، وقُيّض لي أن أكون أحد أولئك الذين قدموا دليلا. لا يجب أن يكون الأمر على هذا النحو ولكن هذا هو عالمنا وأنا راضٍ بحصّتي».

إدارة الجامعة تعاملت وردّت بتعنّت أشدّ مما سبق

هذا الموقف، وهذا الحدث (الندوة)، وهذه الأدلّة الجديدة على ارتكاب المذبحة، واجهتها مؤسسة الجامعة بتعنّت أشدّ مما سبق. فقد كتب عميد الجامعة غور ألروئي رسالة شديدة اللهجة الى مجموعة طاقم التدريس في الجامعة عاد فيها على ادعاء أن «أعضاءً في هيئة المحاضرين استخدموا كاتس وبحثه لخدمة أجنداتهم السياسية».

وتابع أنه بعد فيلم «الطنطورة»، بدأ جدل جديد «شمل ادعاءات عن الغبن الذي ألحقته الجامعة بكاتس في حينه (...) ويطالب قسم من المحاضرين إدارة الجامعة بإصلاح الغبن ومنح شهادة الماجستير لكاتس». ويقول إنه بعد أن اطلع على جميع وثائق وشهادات البحث توصل إلى استنتاج أن بحث كاتس يعاني من «مكامن خلل جوهرية» متعلقة في منهج البحث، أسلوب الكتابة وتحكيم البحث.

جاءت هذه الرسالة في محاولة لتبرير رفضه المشاركة في الندوة التي بادر إليها محاضرون ومحاضرات في الجامعة بعد الفيلم الجديد الذي اعتمد على بحث كاتس وأضيفت إليه شهادات جديدة. وعبّر منظمو الندوة عن أسفهم لرفض العميد المشاركة وأكدوا: «نحن أعضاء في هيئة التدريس بجامعة حيفا، سابقين وحاليين، ندعو إدارة الجامعة إلى التراجع عن قرار رفض النسخة المحدّثة للأطروحة. ونطالب الجامعة بإجراء أكاديمي لإعادة فحص - لا يشوبه تضارب في المصالح - لنوعية الأطروحة، من قبل محكّمين يحاذي تخصصهم موضوع الرسالة».

أخيراً: بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني وأنصاره فإن الأدلة أكيدة على هذه المذبحة الصهيونية. وبنات وأبناء الطنطورة وسائر الشعب الفلسطيني يعرفون الأدلة على المذبحة من روايات الناجيات والناجين الذين فقدوا أحباءهم، ومن الذاكرة الحية المسجلة تفاصيل أيامها بالدم. وعناصر اللواء العسكري يؤكدون اليوم ما سبق إنكاره وما رواه ويرويه أهل القرية المهجرة. لقد تم التطرق مراراً إلى سياسة منع كشف مئات ألوف الوثائق الموجودة في أرشيف الدولة وأرشيف الجيش وغيرهما، لأنها تلقي الضوء على العتمة التي تحاول دولة إسرائيل تكريسها، بغية مواصلة إنكار النكبة والتهجير وما رافقهما من جرائم وحشية.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية